



PROVISIONAL  
A/39/PV.1  
21 September 1984  
ARABIC



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الأولى

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الثلاثاء ، ١٨ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد لوساكا  
الرئيس المؤقت : السيد ايويكا  
( زامبيا )  
( بنما )

- افتتاح الرئيس المؤقت ، رئيس وفد بنما ، للدورة التاسعة والثلاثين
- دقيقة صمت للصلاة أو التأمل
- جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الامم المتحدة
- وثائق تفويض الممثلين في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة  
( أ ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض
- كلمة الرئيس المؤقت
- انتخاب رئيس الجمعية العامة
- بيان من السيد بول جون فيرمين لوساكا ، رئيس الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .  
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات  
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room DC2-0750,2 United Nations Plaza  
مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة  
من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠البند ١ من جدول الأعمال المؤقتافتتاح الرئيس المؤقت ، رئيس وفد بنما ، للدورة التاسعة والثلاثينالرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعلن افتتاح الدورة

التاسعة والثلاثين للجمعية العامة .

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقتدقيقة صمت للصلاة أو التأملالرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : قبل أن أدعو الممثلين

الى التزام الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل وفقا للمادة ٦٢ من النظام الداخلي ، أقترح أن نحتفل باليوم الدولي للسلام في هذا اليوم ، الثلاثاء الثالث من شهر أيلول /سبتمبر ، الذي أعلنت الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٣٦ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ تكريسه للاحتفال بمثل السلم فيما بين جميع الأمم والشعوب ولتعزيز تلك المثل .

ان السلم هو الهدف الاساسي للأمم المتحدة . ومع ذلك فانه لا يزال هدفا بعيد المنال بدلا من أن يكون انجازا ينبغي أن نصونه ونحافظ عليه .

وكما يذكرنا تهديد الحرب النووية والصراعات المسلحة العديدة ، فان القضاء على الأعمال الحربية وصون السلم والأمن الدوليين يصبحان في كل يوم من أكثر مهامنا وشواغلنا الحاحا . ان شعوب العالم تتوقع ، وبحق ، منا أن نعيد التزامنا بالسعي الدائم لتحقيق السلم فيما بين الأمم والشعوب ، وهو ما نص عليه ميثاق الامم المتحدة .

الآن أدعو الممثلين الى الوقوف والتزام الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل .

التزم أعضاء الجمعية العامة دقيقة صمت واقفين للصلاة أو التأمل

البند ١١٦ من جدول الأعمال المؤقتجدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الامم المتحدة

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن أنتقل الى البند التالي المدرج في جدول أعمالنا أود ، تمشياً مع الممارسة الثابتة ، أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى الوثيقة A/39/498 التي تتضمن رسالة موجهة الي من الأمين العام يعلم فيها الجمعية العامة بأن ثمة دولتين عضوين متأخرتين عن تسديد اشتراكاتهما المالية في الأمم المتحدة في نطاق المادة ١٩ من الميثاق . وأود أن أذكر الوفود بأنفسه وفقاً للمادة ١٩ من الميثاق فانه :

" لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة اذا كان المتأخر عليه مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً عنها . وللجمعية العامة مع ذلك أن تسمح لهذا العضو بالتصويت اذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب لا قبل للعضو بها . "

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علماً بهذه المعلومات ؟

تقرر ذلك .

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقتوثائق تفويض الممثلين في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة

( أ ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تقضي المادة ٢٨ من النظام الداخلي بأن تعيين الجمعية العامة ، في بداية كل دورة ، بناءً على اقتراح من الرئيس ، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء .

وتبعاً لذلك ، اقترح أن تتألف لجنة وثائق التفويض للدورة التاسعة والثلاثين من

الدول الأعضاء التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ايطاليا ، باراغواي ، بوتان ، ساحل العاج ، الصين ، غينيا الاستوائية ، كوبا ، الولايات المتحدة الأمريكية . هل لي أن أعتبر أن الدول المذكورة قد تم تعيينها أعضاء في لجنة وثائق التفويض ؟

تقرر ذلك .

### كلمة الرئيس المؤقت

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : وفقا لما درج عليه العرف أود أن أشاطركم ، بوصفي رئيسا للجمعية العامة أثناء دورتها الثامنة والثلاثين ، الدورة التي اختتمناها أمس ، بعض الأفكار عما انجزته هذه المنظمة من أعمال وعن الصلة بين منظماتنا والعالم الذي ننتمي اليه . وأسمح لنفسي أن أقول انني قد أتمكن من تقديم نهج مختلف ازاء هذه المداولات لأنني الرئيس الوحيد للجمعية العامة الذي له شرف تحمّل مسؤولية منصب رئيس دولة في الوقت نفسه .

ان الدورة التي انتهت ، وان كانت أقل اشارة من الدورات الاخيرة ، كانت هامة بصورة واضحة . ولا بد من الاشارة الى أنه في الخريف الماضي شهد دورتنا ١٨ من رؤساء الدول و ٢ من نواب الرؤساء و ٨ من رؤساء الوزارات و ٩٩ من وزراء الخارجية . ونحن ممتنون جدا لحضور انديرا غاندي رئيسة حركة البلدان غير المنحازة ، لبادرتها فسي هذا الشأن .

لقد نظرت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين في ١٤٦ بندا من بنود جدول الأعمال ، وهو رقم قياسي لم يسبق له مثيل في تاريخ المنظمة . ومع أننا نظرنا في اكثر المسائل الحاحا التي تواجه الانسانية ، فان معظم المشاكل التي واجهناها قبل عام لا تزال قائمة . ويسبب الطابع المعقد الذي تتسم به تلك المشاكل والحالة التي تسود العالم الذي نعيش فيه ، لم يكن من الواقعي أن نتوقع من الدورة الثامنة والثلاثين ، أو أية دورة اخرى ، أن تتخذ خطوات كبرى صوب الحل . ان اسقاط الطائرة الكورية ،

وعدم حضور وزير الخارجية السوفياتي ، السيد غروميكو ، للمناقشات العامة ، وتصعيد الأنشطة العسكرية في أمريكا الوسطى ، والمذبحة التي راح ضحيتها ٢٠٠ جندي أمريكي وفرنسي في بيروت بواسطة المجموعات الارهابية ، وقيام كتلتين للقوى بوزع القذائف في أوروبا الوسطى ، وتخلي الدولتين العظميين الرئيسيتين عن طاولة المفاوضات ، كل هذه كانت تمثل بعضا من التطورات العديدة التي خلقت جو قاتما ومضطرا للهمم في الجمعية العامة .

اننا لا نتوقع ، وينبغي ألا نتوقع التوصل الى حلول سريعة ومثيرة . اننا نعلم أن علينا أن نتناول في مناقشاتنا مشاكل ضاربة الجذور القديمة العهد ، في عالم يتسم بالمنافسات الوطنية والريبة وعدم الأمن والتفاوت الكبير في الوصول الى السلع المادية والفرص من اجل حياة منتجة تتحقق فيها الكفاية لجميع الشعوب .

آمل ألا تعتبر كلماتي رسالة تستلهم تثبيط الهم بل رسالة تشجيع حتى نقيم بطريقة حقيقية المشاكل التي نواجهها والمشاكل التي يتعين علينا أن نعالجها مرة أخرى فسي المستقبل القريب . ومن الطبيعي أننا لن نكون أمناء مع أنفسنا إذا لم نحاول تقييم ما فعلناه بصورة أمينة لتبين ما أنجزناه وما يتعين علينا أن نجزّه بعد ذلك حتى نعطي معنى حقيقيا للأهداف الواردة في ميثاقنا . ان هذه الفرصة مناسبة لاجراء هذا التقييم لأننا نفتتح دورة جديدة تعقد ها الجمعية العامة فحسب بل لأننا نحتفل اليوم أيضا باليوم الدولي للسلام . ان هذا يذكرنا جميعا باعتبارنا ممثلين وطنيين وسياسيين دوليين ، بأن قضية السلم تلقي على عاتقنا مسؤولية أساسية تجاه شعبنا وتجاه شعوب العالم كله . وعن طريق الالتزام الدائم والحقيقي بالأهداف الأساسية التي تأخذ بها منظماتنا ، والتي تتمثل في تجنب ويلات الحرب ، يمكننا أن نفي بالتزاماتنا الهامة تجاه الإنسانية .

لقد حذرنا الأمين العام بحق في تقريره السنوي من خطر الاستعاضة عن عمل الأمم المتحدة في حل المشاكل التي أدت الى انشائها باللجوء الى القوة أو الى الاعمال المستقلة . كما ذكرنا الأمين العام بأنه لا يتوفر دليل على أن مشاكل مثل نزع السلاح والجوع والتنمية الاقتصادية يمكن أن تحل بفاعلية عن طريق بذل الجهود الثنائية أو الفردية .

اننا في حاجة ماسة الى بعث الارادة السياسية والى استجماع القوى بغية اتخاذ الخطوات العملية الفعالة لحسم النزاعات وتخفيف حدة التوترات التي نبتلى بها الآن . ويجد ربنا أيضا أن نضع هذا المثل في الاعتبار وكذلك الحاجة الى التفكير في وضع تدابير ملموسة لدى دراسة البرنامج الخاص بالاحتفال في العام المقبل بالذكرى السنوية الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة .

لقد كان أكثر المهام التي اضطلعت بها قيمة العمل باعتباري رئيسا للجنة التحضيرية للذكرى السنوية الأربعين . ولا أتوقع أن تتخذ الجمعية العامة في دورتها

القادمة تدابير بشأن التقرير الذي تعده اللجنة التحضيرية . ومع ذلك لا أستطيع أن أخفي مدى السرور الذي أشعر به للاهتمام الكبير الذي أبدته الدول الأعضاء بهذه المسألة ولحقيقة أن اللجنة أوصت بأن يدرج بند عنوانه " مسألة الذكرى السنوية الأربعين للأمم المتحدة في ١٩٨٥ " في جدول أعمال الدورة التاسعة والثلاثين التي تعقدتها الجمعية العامة . ومن المشجع ان الهند ، نيابة عن البلدان غير المنحازة تقدمت بمشروع قرار يتضمن اقتراحات على درجة كبيرة من الأهمية بالاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين ، بما في ذلك اقتراح بأن يكون عنوان البند الخاص بهذا الاحتفال " الأمم المتحدة من أجل عالم أفضل " . انني على ثقة من أن الذكرى السنوية الأربعين ستتيح لنا جميعا فرصة قيمة ومفيدة لنؤكد من جديد التزامنا بأهداف ميثاق الأمم المتحدة . وان نقوم بذلك علينا أن نولي تفكيراً متأنياً للحالة العالمية السائدة وللتقدم الذي أحرزته حتى الآن منظماتنا وأن نستخلص من العبر الكامنة في حالات الفشل في الماضي الدروس اللازمة لتقدم مساهمة أكبر في انشاء عالم أفضل في المستقبل .

ومن اللائق بوجه خاص أن نعمل على هذا الأساس لأننا على عتبة السنة الدولية للشباب . ان الذين يشغلون الآن الوظائف المنطوية على تحمل المسؤولية ملتزمون بمسئولية خاصة بالأجيال المقبلة . ورغم كل شيء ان عالم المستقبل سيكون عالم هذه الأجيال ، وما نقوم به ، أو ما نعد عن القيام به هنا سيحدد السبيل لدرجة كبيرة الشكل الذي سوف يتخذه العالم . ولهذا فان السوابق التي نضعها هنا يجب أن تعزز الجهود الرامية الى جعل عالم المستقبل عالما يسوده السلم والعدالة والمساواة .

وفي هذا الصدد لا بد لي أن أرفض بصورة قاطعة الرأي المتشائم الذي يراه بعض المراقبين - الذين ينبغي أن تكون لديهم معرفة أفضل - بأن الأمم المتحدة أصبحت عديمة الصلة بالمشاكل الحقيقية التي يواجهها العالم . فبطرق عديدة يمكننا أن نرى أدلة على أن التعاون الدولي عن طريق منظومة الأمم المتحدة يخلق أفضل أمل في التصدي للمشاكل التي تتجاوز الحدود الوطنية ، وأشير على سبيل المثال إلى

تزايد ولاء الأدمان على المخدرات مما يعتبر مشكلة تزداد الحاحا اليوم ، ليس فسي البلدان المتقدمة النمو فحسب بل في البلدان النامية أيضا . ان صحة ورفاهية آلاف الشبان في المستقبل تهتمنا بوجه خاص في هذا الصدر . ولهذا السبب كان من دواعي اعتزازنا أن تشارك مع رؤساء اكوادور و بوليفيا و فنزويلا و كولومبيا ونيكاراغوا في اعتماد اعلان كويتو ضد الاتجار بالمخدرات وفي المطالبة بأن يعتبر الاتجار بالمخدرات من الآن فصاعدا جريمة ضد الانسانية . وآمل مخلصا أن تولي الجمعية العامة اهتماما جديا للنداء الذي ورد في الاعلان من أجل اتخاذ :

" اجراء تشريعي دولي يمكن بمقتضاه شن حملة فعالة على الاتجار

بالمخدرات خارج الحدود الوطنية وفرض عقوبات على المجرمين أينما كانوا " .

وعند تحديد السبل التي يتيح بها المجتمع الدولي أملا كبيرا أود أن أشير

أيضا الى أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الانسان . ومن المشجع بوجه خاص أن نلاحظ الطابع العالمي المتزايد في قبول الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الانسان والدراسة الأكثر انتظاما لانتهاكات حقوق الانسان في جميع أجزاء العالم . ويتجلى الدليل على ذلك على سبيل المثال ، في تزايد عدد الحالات التي عين فيها مقرررون خاصون للنظر في حالات حقوق الانسان في بلدان معينة . وما يتسم بأهمية أن حكومات أمريكا اللاتينية تقف في طليعة المناطق التي وافقت فيها الحكومات على استقبال هؤلاء المقرررين والتعاون معهم . وثمة مثال آخر هو التركيز المتزايد على دراسة المشاكل الخاصة على أساس عالمي ، مثل الأشخاص المختفين والاعدام التعسفي .

وفي رأبي ، لم تكن الحاجة الى التأمل الجدي والعمل الحاسم أعظم مما هي

عليه أبدا . وفي كانون الأول / ديسمبر الماضي عندما اختتمنا جزءا أساسيا من عملنا ،

شعرت أنه من الضروري التحدث عن تكثيف سياق التسليح النووي والتقليدي ، وخشييت

عندئذ ، كما أخشى الآن بدرجة أكبر من أن ذلك يمثل أكبر خطر يحيق ببقية

الانسانية . لقد وجهت نداء ، من فوق هذه المنصة ، خاصة الى الولايات المتحدة



والاتحاد السوفياتي ، بوقف سباق التسلح المطلق العنان ، والعودة الى طاولة المفاوضات . لقد تكرر هذا النداء في وقت لاحق في رسائل موجهة الى قادة الحكومتين . ومن المؤسف أنه لم تتخذ أى من هاتين الخطوتين . بل استمرت الحالة ولم تخف حدّة التوتر في العالم ولا يزال سباق التسلح مستمرا . وفي العام الماضي أنفق أكثر من ٧٥٠ بليون دولار ومن المقدر أن ينفق حوالي تريليون دولار في العام المقبل . انني أحث مرة أخرى هذين البلدين بصفة خاصة ، كما أحث جميع حكوماتنا ، على أن تلتزم الآن ببذل جهد عازم رام السى اتخاذ خطوات سريعة ومجدية لعكس مجرى هذه العملية الفتاكة التي ستؤدي الى انقراض البشرية .

وان سباق التسلح بالطبع يأخذ أبعاداً خطيرة في فترة خطيرة كهذه تتسبب بالاضطرابات والقلق . ان الصراع الذي يدور في الشرق الأوسط والذي ما فتئ متأزماً منذ وقت طويل والذي تترتب عليه آثار واضحة على السلم والأمن الدوليين ، تتجاوز حدود المنطقة ، يبدو بعيداً عن الحل . ان الأمين العام في التقرير السنوي الذي قدمه إلى الجمعية العامة ذكّرنا بهذه الحالة واسترعى انتباهنا إلى انعدام التحرك صوب التسوية السلمية للمشكلة . وفي رأبي ، علينا أن نكرس اهتمامنا لندرس ما اذا كان يمكن لهذه المنظمة أن تسهم اسهاماً أكبر واقعية وأكثر ايجابية في هذه العملية ، يتجاوز ما اتخذناه من قرارات وما أجريناه من مناقشات في الماضي . ومهما كان السبيل الذي سننتهج ، فاننا لن ننجح ما لم نجد خلال هذه العملية طريقة لتلبية طموحات الشعب الفلسطيني الس حقوقه الوطنية المشروعة في اطار دولته المستقلة . واننا ان نعمل ذلك يجب أن نراعسي أن تتاح لجميع دول المنطقة فرصة العيش داخل حدود وطنية آمنة .

ولا تزال بؤر التوتر الأخرى تحيط بالعالم . ولا بد أن نشعر جميعاً بالأسف ازاء مأساة استمرار الصراع بين ايران والعراق والخسائر الفظيعة في الأرواح . يستحق الأمين العام كما يحتاج الدعم الكامل والوفى من جانب جميع الدول الأعضاء وهو يواصل جهوده المبذولة للمساهمة في حل هذا الصراع .

واننا ندرك أيضاً مشكلة قبرص التي ما فتئت تعاني منذ أمد طويل والتي وقعت ضحية الاحتلال الأجنبي . واننا نرجو أن يسود التوفيق بين الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية عن طريق المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام للتوصل قريباً إلى الاتفاق اللازم للحفاظ على أسس الوئام في قبرص وعلى استقلال ووحدة أراضي الدولة القبرصية وعدم انحيازها .

ونرى في جنوب افريقيا آفة الفصل العنصرى وما يترتب عليها من تكلفة مفعجة فسي الأرواح وانكار حقوق الانسان الذى يترتب على تنفيذ هذه السياسة ، وهي سياسة بغيضة عفا عليها الدهر . ان مسألة استقلال ناميبيا ذات الصلة مسألة أعتبر أن خلفي الموقر

السفير بول لوساكا وهو من كبار الخبراء في العالم بهذا الموضوع ، سوف يتمكن من التعليق عليها بصورة أكثر تفصيلا .

وفي الجزء الذي ننتمي اليه من العالم ، انني سعيد وفخور بأن أخبركم أن جهود مجموعة كونتادورا ما زالت مستمرة وهي تمضي قدما رغم الاشاعات التي تفشىد بعكس ذلك .

ان الاجتماع المشترك السابع الذي عقده وزراء خارجية مجموعة كونتادورا ووزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى ، في بنما في ٧ أيلول /سبتمبر من هذه السنة ، يعتبر خطوة كبرى الى الأمام في العملية التفاوضية . وان النص المنقح لقانون السلم والتعاون في أمريكا الوسطى يستوعب الى حد كبير آراء حكومات أمريكا الوسطى . وينبغي أن تصل ملاحظاتها النهائية الى بنما بحلول ١٥ تشرين الأول /اكتوبر على أبعد تقدير بحيث يمكن ادخال أية تغييرات ضرورية على الوثيقة حتى يمكن للبلاد المعنية أن توقعها وتنفذها دون ابطاء . وقد قامت مجموعة كونتادورا بدورها على نحو مرض في هذه العملية . وتقع الآن على حكومات أمريكا الوسطى مسؤولية ابداء ارادتها السياسية المعقودة على تحقيق السلم باقرار هذه الوثيقة . ويمكن للمجتمع الدولي أن يساعد في تحقيق هذا الهدف بحث حكومات أمريكا الوسطى الخمس على اتخاذ الخطوات التاريخية المتمثلة في توقيع وتنفيذ اتفاق كونتادورا الذي يتيح فرصة ذهبية للانتقال الى السلم والتعاون في أمريكا الوسطى على أساس الوثام .

وفي العام الماضي نشأ توافق آراء دعما لمبادرة كونتادورا ، كما اتضح من البيانات التي أقيمت في المناقشات التي جرت في الجمعية العامة . وعلاوة على ذلك ، مما يشجع كثيرا أن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي سوف يجتمعون في ٢٤ أيلول /سبتمبر في سان خوسيه بكوستاريكا حيث من المتوقع أنهم سيؤكدون من جديد دعمهم لعملية كونتادورا وسوف يستجيبون لنداء لجنة العمل من أجل دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى ، وهي تلك اللجنة التي أنشئت تحت رعاية المنظمة الاقتصادية لأمريكا

اللاتينية . ومما يثلج الصدر أيضا أن ممثلي مجموعة كونتادورا سيمنحون جائزة أمير استورياس في ١٦ تشرين الأول / أكتوبر في أوفيدو . وهذه تطورات تتيح لنا بعض التفاؤل بشأن الجهود التي تبذلها بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك من أجل صنع السلم .

وبانتهاء مدة ولايتي ، أود أن أعرب مرة أخرى عن امتناني لجميع الدول الأعضاء التي أتاحت امكانية انتخابي ، ولا سيما بلدان أمريكا اللاتينية المنطقة التي كان من نصيبها رئاسة الدورة الثامنة والثلاثين وفقا للتناوب الجغرافي . لهذا من المفهوم ان رئاستي ، دون أن يغيب عن بالنا الطابع العالمي والمتعدد الأطراف للأمم المتحدة ، اتسمت بطابع لاتيني أمريكي . وذلك لأن المعجبين ببوليفار يمكن أن ينضموا الى ذلك المحرر في القول بأن " وطني هو أمريكا " . وبعد استئذانكم أود أن أشاطركم الأفكار حول الوضع الراهن في أمريكا اللاتينية ، من وجهة نظر ميثاق الأمم المتحدة .

من الطرف الجنوبي لريوبرافو على أقصى حدود المحيط الأطلسي الجنوبي في امتداد هائل يبلغ حوالي ٢٠٠٠٠٠ ٦٠٠ كيلومتر مربع يقطن أربع مائة مليون نسمة ، وبحلول عام ٢٠٠٠ سيبلغ عددنا ٥٥٠ مليون نسمة . لقد جعلنا التاريخ جيرانا في نصف القارة هذا الذي كان أول من نهض في العصور الحديثة وهزم الامبراطورية الاستعمارية ليصبح بعد عشرين عقدا دولة عسكرية قوية .

ونحن في أمريكا اللاتينية نتمتع بخصائص وطموحات معينة . ونحن نكافح من أجل تقرير وصياغة مصيرنا . ووصفنا دولة مستقلة ذات سيادة نميل الى تحقيق مصالحنا عن طريق تنسيقها داخل القارة وعلى صعيد عالمي مع الدول الأخرى ، ودون أن نعتبر أنفسنا ملتزمين بمصالح أى من الدولتين العظيمتين الرئيسيتين ، خاصة أنه ليست لدينا أية تأثيرات على عملياتها الخاصة باتخاذ القرارات . ووصفنا بلدانا من العالم الثالث . فاننا ننتمي الى مجموعة ال ٧٧ ونؤيد آراءها . اننا نتحرك صوب تزايد مشاركة أمريكا اللاتينية في حركة بلدان عدم الانحياز بوصفها أكبر القوى الايجابية والدينامية من أجل النهوض بأهداف ميثاق سان فرانسيسكو . وفي منطقتنا نؤيد التفاهم الاقليمي في ظل ظروف تكافؤ السيادة والاحترام

المتبادل . وهذا يتطلب ، منطقيا ، اصلاح منظمة الدول الأمريكية لمواءمتها مع مبادئ وميثاق الأمم المتحدة . اننا نعتبر أن انتقاء رجل دولة برازيلي مرموق ، وهو السيد جوبينا سواريس ، لرئاسة أمانة المنظمة القارية ، يمكن أن يمهد السبيل أيضا لاعداد تشكيلها بصورة فعالة .

ان تقرير المصير والاستقلال والسيادة ، هذه المبادئ التي كافح من أجلها الآباء المؤسسون لجمهوريات أمريكا اللاتينية قد ألهمت تفكير كبار رجال الدولة من المنطقة ، الذين يؤيدون القول بأن على أمريكا اللاتينية أن تستفيد ، في المقام الأول ، من تنمية مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية باعتبار ذلك من الدعائم المادية لشخصيتها المتميزة وثقافتها الأصلية . وان فكرة بوليفار عن انشاء جمعية من وزراء مفوضين في الميدان السياسي، ومنظمة قضائية أمريكية لاتينية في الميدان القانوني ، والتوصل الى اتفاق بشأن القوة العسكرية من أجل الأمن الجماعي ، وهيئة اجتماعية اقتصادية للنهوض برفاهية وتقدم وتنمية شعوبنا ، هذه الفكرة ما زالت وجيهة اليوم وتعتبر الهدف الأساسي لوحدة وتكامل أمريكا اللاتينية . وهذه الآلية الخاصة بأمريكا اللاتينية يمكن أن تعمل جنبا الى جنب مع منظمة الدول الأمريكية التي تستهدف أن تكون محفلا مشتركا للتفاوض والتعاون بين دول أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية .

لقد تلقت أمريكا اللاتينية دروسا مريرة من أزمة جنوب الأطلسي والصراع في أمريكا الوسطى . ونحن ندرك أنه وفقا للأهداف الأساسية للأمم المتحدة ، يجب التمسك التسوية السلمية لمسألة السيادة الأرجنتينية على جزر مالفيناس . وان حق دول أمريكا الوسطى في السلم وتقرير المصير يجب أن يطبق .

وفي نفس السياق تنظر شعوب أمريكا اللاتينية الى مسألة استقلال بورتوريكو ، وهي مثل كوبا اعتبرها بوليفار دولة من الدول الاسبانية الأمريكية من الناحية الثقافية والتاريخية، دولة ذات مطلب مشروع بشغل مقعد بين الجمهوريات التي تشكل أسرة دول أمريكا اللاتينية .

ولا بد من ايجاد تسويات سلمية لمسائل الحدود في المنطقة . ان معاناة وقلق المجتمعات التي تعيش في مناطق تتأثر بهذه الصراعات ، التي لا يمكن تسويتها الا عن طريق التوفيق ، يجب الا يطول امدهما . وليس هناك أي مبرر على الاطلاق لصراعات كهذه بين بلدان شقيقة تنتمي الى مصير مشترك أعلى .

ان الحفاظ على حياد قناة بنما من أولويات السياسة الخارجية التي تتبعها بنما ويتسم بأهمية قصوى بالنسبة للقارة الأمريكية والمجتمع الدولي على السواء . وان احترام هذا الحياد والتقيد به يضمنان الاستخدام السلمي والمنصف والسريع للصلة بين المحيطين ويساعدان على خلق الظروف الضرورية للاستمرار في تحسينها .

وقد أنشأت بنما والولايات المتحدة واليابان لجنة من أجل وضع الاختصاصات لدراسة الطرق البديلة لقناة الحظ بحيث يمكن لهذا الممر المائي الدولي ان يلبي احتياجات الملاحة العالمية في القرن القادم .

ان مستقبل القناة بوصفها ممرًا مائيا يوفر خدمة دولية عامة يعتمد على التقيد الصارم بنصوص معاهدات عام ١٩٧٧ . وان القناة ومنشأتها والمناطق الضرورية للدفاع عنها تخدم الاتصال السلمي والتعاون بين جميع الشعوب والبلدان ؛ ولا ينبغي ان تستخدم في أي ظروف لخدمة أغراض الحرب أو شن العدوان على أي بلد .

لذلك فان الأمر الأكثر أهمية ، وفقا للمعاهدات ، هو ان سلطة الولايات المتحدة على ادارة " مدرسة الأمريكيتين " ستنتهي بتاريخ ١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٤ ونتيجة لذلك فان مرافق المدرسة و " فورت فوليك " ستعود الى بنما ، ولن يرتفع عليها الا العلم البنمي . وفي نفس التاريخ ، فان مكاتب الولايات المتحدة التي تقدم خدمات بريدية للسي موظفي لجنة قناة بنما ستتوقف عن العمل ، وسيستخدم هؤلاء الموظفون المكاتب البريدية التابعة لجمهورية بنما التي تتخذ اجراءات حاسمة بغية تعزيز سيادتها ووحدة أراضيها واستقلالها .

ان حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية يواكب حل المشاكل السياسية . وتبعاً لذلك فاننا نعلق أعلى درجات الأولوية على النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية . ونود ان نشير هنا في هذا المحفل العالمي الى ان أمريكا اللاتينية التي يبلغ مجموع دينها الخارجي ٣٥٠ بليون دولار لديها مصلحة أكبر من أية منطقة أخرى في استئناف الحوار بين الشمال والجنوب بهدف توفير زخم للتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية .

ان اعلان كيتو الصادر في كانون الثاني / يناير من هذا العام وثيق الصلة بهذه المسائل . ويتضمن الاعلان تحليلاً مستفيضاً للحالة الراهنة في أمريكا اللاتينية ويرسم الخطوط العريضة للحلول الممكنة التي ستدرس في خطة العمل التي ستناقش في الاجتماع العاشر الذي سيعقد في مجلس أمريكا اللاتينية في كراكاس بعد بضعة أسابيع . ولا بد لنا أيضاً ان نشير هنا الى ان الاستقرار الدولي لا يمكن تحقيقه ما لم تنصف الشعوب والحدود الفقيرة في العالم .

وفي هذا الصدد ، وكما قلت بالامس :

" لا بد ان تستمر الجهود للحصول على رد فعل مرض من زملائنا في الشمال للدعوة الى مفاوضات عالمية . . . ان المفاوضات العالمية الشاملة ، اذا ما تمت على اساس فهم واضح لترايط المشكلات الخاصة بالتجارة وتمويل التنمية والنظام النقدي الدولي وغير ذلك من العناصر الأساسية في عملية التنمية ، هي وحدها التي يمكن ان تتيح للاقتصاد العالمي التغلب على الأزمة الهيكلية التي يعاني منها والتي ادت الى مثل هذه المحن في الاقتصادات الهشة للبلدان النامية .

" ان مواصلة رفض بدء مفاوضات عالمية لن تعني الا رفض التعاون الدولي . وستعني التحول عن النظام المتعدد الأطراف والعودة الى الممارسات الثنائية والوطنية ذات الأثر الضار فيما يتعلق بالمحافظة على الاستقلال الاقتصادي والسياسي للأمم النامية " . ( A/38/PV.106 ، ص ١١ و ١٢ ) .

وآمل أيضا ان تواصل هذه الدورة التي تعقدتها الجمعية العامة والاجتماعات الخاصة بالذكرى السنوية الأربعين الدراسة المفيدة لأهداف وأساليب عمل الأمم المتحدة بوجه عام والجمعية العامة ومجلس الأمن بوجه خاص . وفي هذا الصدد يسعدني جدا ان الاحظ ان معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث قد أخذ زمام المبادرة في توجيه الدعوة الى الرؤساء السابقين للجمعية العامة للاجتماع بغية النظر في كيفية تحسين عمل الجمعية . وانا ، بدورى ، سيسعدني سعادة كبيرة جدا ان اشترك في هذه المهمة النبيلة لآنسى أعتقد ان جميع الساسة الذين سبقوني بتسليم منصب رئاسة الجمعية العامة قد نالوا احترام وتقدير المجتمع الدولي .

وقبل ان اختتم كلمتي ، اود ان أؤكد من جد يد عميق شكرى على ما حظيت به من التأييد والتعاون من جميع الوفود ومن الأمين العام وموظفي الأمانة العامة . وسأعزذ ائما بالتجربة القيّمة التي تمثلت في رئاستي لجمعية الأمم هذه . وأعتقد ان الدورة الثامنة والثلاثين ، بالرغم من العديد من المسائل الصعبة التي واجهتها والقيود التي فرضتها عليها طبيعة العالم الذى نعيش فيه قد تمكنت من المساهمة بصورة مجدية في النهوض بأهداف مجتمع الأمم . وانني لعلى ثقة أنه بفضل التوجيه الذكي الذى سيقوم به بول لوساكا ستسعى الجمعية العامة بالمثل في دورتها التاسعة والثلاثين الى ان تعالج بصورة بناءة الكثير من المسائل المتبقية والمسائل الجديدة المدرجة في جدول أعمالها .

ياله من تحدٍ وهناك طرق جديدة ، وان كانت بطيئة ولكنها مضمونة ، يمكننا بواسطتها المساعدة على رسم عالم الغد - وهو قد سيفضي بنا خلال ١٥ عاما الى الألف الثالث . وسيظل هذا العالم فنيا في تنوعه ولكنه عالم يمكن فيه بفض الصبر والنية الحسنة الموائمة بين الثقافات والأديان وطرق الحياة والنظم السياسية المختلفة التي تفرقنا اليوم . ومن خلال التخطيط الذكي والبعيد النظر يمكننا توفير ادارة سليمة لهذا الكوكب الرائع من أجل الحد من الصراعات وتوفير حياة أفضل .



فد عونا لا نستسلم لليأس والفنوط . ولنقتنع بأننا سنتمكن من اعطاء توجيه حازم الى هذا العالم لنضمن حياة أفضل لهلايين الناس الذين سيرومون الأرض بعدئذ .

#### البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

#### انتخاب رئيس الجمعية العامة

الرئيس المؤقت (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : اطلب الآن من أعضاء

الجمعية العامة الشروع في انتخاب رئيس الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة .  
 واسمحوا لي ان اشير الى أنه وفقا للفقرة ١ من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٣ / ٣٨ ،  
 ينبغي انتخاب الرئيس من بين الدول الافريقية . وفي هذا الصدد ، أطمني رئيس مجموعة  
 الدول الافريقية ان مجموعته قد صادقت على ترشيح صاحب السعادة ، السيد بول جون  
 فيرمين لوساكا ، ممثل زامبيا ، لرئاسة الجمعية العامة .  
 وان آخذ في الحسبان أحكام الفقرة ١٦ من المرفق ٦ من النظام الداخلي ، أطن  
 لذلك أن سعادة السيد بول جون فيرمين لوساكا ، ممثل زامبيا ، انتخب بالتزكية رئيسا  
 للدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة .  
 انني اقدم أخلص تهاني الى سعادة السيد بول جون فيرمين لوساكا وأدعوه الى  
 تولي الرئاسة .  
 أطلب من رئيس التشريرات اصطحاب الرئيس الى المنصة .  
 تولي السيد لوساكا الرئاسة .

بيان من السيد بول جون فيرمين لوساكا ، رئيس الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية  
 العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني كثيرا أن أنتخب رئيسا للندوة العادية التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان انتخابي لهذا المنصب المرموق هو في المقام الأول اشارة بيادي ، زامبيا ، ورئيسي ، فخامة الدكتور كينيث دافيد كاوندا ، الذي جعل من فلسفة زامبيا القائمة على حب الخير ودعم الأمم المتحدة والتعاون الدولي السمة المميزة للسياسة الخارجية التي تتبعها زامبيا .

وأود أن أعرب عن خالص شكري لكل دولة عضو ممثلة في هذه الجمعية العامة بلا استثناء لهذا الانتخاب بالاجماع . وأود بصفة خاصة أن أشكر أعضاء المجموعة الافريقية في الأمم المتحدة لتأييدهم لي وأرجو منهم أن ينقلوا شكري الى رؤساء الدول والحكومات الافريقية لترشيحهم لي في مؤتمر القمة التاسع عشر الذي عقدته منظمة الوحدة الافريقية في آديس أبابا باثيوبيا في حزيران /يونيه ١٩٨٣ . كما أشكر بلدان حركة عدم الانحياز لتأييدها لترشيحي . ودعوني أتؤكد لكم أنني سأبذل كل ما أملك من الرقي الى مستوى الثقة التي وضعتوها في . وانني ان أفعل ذلك سأهتدي بميثاق الأمم المتحدة وبالارادة الجماعية لهذه الجمعية العامة الموقرة .

انني اضطلع بهذه المسؤولية بشيء من الوجل خاصة عندما أنظر الى الخلف ، الى ذلك المرف الطويل من أسلافي البارزين الذين يشكون بحق قاعة الشهرة . لقد حظيت بشرف فريد هو تولي رئاسة الجمعية العامة عقب رئيس دولة هو فخامة الرئيس خورخي ايويكيا ممثل بنما الذي رأس الندوة العادية الثامنة والثلاثين . فيفضل شخصيته السمحة وثقته بنفسه وتغانيه والتزامه بروح ومبادئ الميثاق وقيادته الرشيدة الشجاعة للجمعية العامة قدّم مثالا يصعب عليّ أن أحاكيه . بيد أنني أتمس العزاء في أن مهمتي ستسهلها المشورة الحكيمة والقديرة التي سيقدمها الأمين العام للأمم المتحدة سعادة السيد خافيير بيريز دي كوبيار الذي أعجب به وأحترمه لرجاحة فكره وادراكه وكياسته وتفهمه أثناء اضطلاعنا معا لمدة طويلة بأعمال مختلفة . وطبيعة الحال فأنني سأعتمد على التعاون العادي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في جهودنا للقيام بالمهمة الصعبة المناطة بنا .

منذ عشرين سنة انتخب ابن بارز من أبناء افريقيا يمثل عقد افريقيا للاستقلال والتحرر بوصفه الرئيس التاسع عشر للمجموعة العامة للأمم المتحدة . وكان هذا وقت أزمة حادة عانت منها المنظمة حيث خيم شبح الانهيار الوشيك على المجموعة العامة . وكان من حسن حظنا أنه بالمهارة الفائقة والابداع تم التوصل الى ترتيبات لضمان بقاء منظمنا .

ومن المفيد أن نشير الى الاعتبارات والعوامل التي دفعت الى توافق الآراء الذي جعلنا نتجاوز الأزمة في ذلك الحين . ان الدول الأعضاء ، رغم اخلاصها لمبدأ المسؤولية الجماعية عن صيانة السلم ومؤازرة المنظمة ، شعرت كذلك بالدور الحاسم الذي قامت به الدولتان العظميان لضمان فاعلية الأمم المتحدة . وعليه تم بذل كل جهد مستطاع لاقامة تعاون أكبر بين الدولتين العظميين الرئيسيتين بغية كفاءة بقا منظمنا .

واليوم نواجه ونحن نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لقيام الأمم المتحدة مجموعة كبيرة من الصعاب تشكل أزمة عميقة تواجهها المنظمة . نحن نأسف بعمق للتدني الحالي في العلاقة بين الدولتين العظميين الرئيسيتين . وعلى حين أنه لا يمكن الاطمئنان الى أن العلاقة الحسنة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ستؤدي الى زيادة فاعلية الأمم المتحدة فان العلاقة غير التعاونية بينهما تضيف بالتأكيد الى الصعوبات التي تعاني منها الأمم المتحدة . ان أحد الأفكار الأساسية التي يقوم عليها الميثاق يتمثل في مبدأ قيام تآلف بين الدول الكبرى ، ويتجدد هذا في المسؤولية الخاصة المناطة بأعضاء مجلس الأمن الدائمين . ولهذا فانه من البديهي أن نوجه نداء قويا الى الدول الكبرى بالقيام على سبيل الاستعجال بالتمسك كل سبيل لمواصلة الحوار بروح من التفاهم والمسؤولية والمرونة . هناك واجب يتطلب الاهتمام على سبيل الاستعجال : ويتمثل في الحاجة الى وضع ترتيبات مقبولة للجميع لتحقيق الاستقرار في التوازن الاستراتيجي ووقف سباق التسلح وعكس اتجاهه وخاصة في ميدان الأسلحة النووية . ان العالم لن يكون آمنا الا اذا دخلت الدول الكبرى في حوار جاد لتحديد التحديث المتزايد في الأسلحة النووية ووقفه وتجميده .

ثمة قول تقليدي بأن الدول الكبرى لا تحتاج في بقائها الى الأمم المتحدة . والواقع أن البعض يدعي بأن الأمن الدولي ، منذ انشاء الأمم المتحدة ، قد كفه توازن الرعب النووي

وأن وجود هذه المنظمة لا صلة له بذلك . ولئن كان يمكن القول بأن ميزان الرعب هذا يلعب دورا في الحيلولة دون قيام حرب شاملة فإنه لا يكاد يسهم في إقامة سلم حقيقي . وعلى النقيض من ذلك فإن الأمم المتحدة تقدم مساهمات ملموسة . والتأكيد ثمة ما يؤيد بشدة أن العالم دون الأمم المتحدة سيكون مكانا البقاء فيه بالغ الخطورة . وحتى ميزان الرعب نفسه يعمل في إطار الدبلوماسية والتبادل الدولي وفي هذا الصدد على الأقل فإن جميع الدول تعتمد على هذا الإطار الذي تمثل فيه الأمم المتحدة عنصرا رئيسيا . ومع ذلك ، إذا كان بوسع دولة أو أخرى أن تعيش دون الأمم المتحدة ، فإن هذه المسألة ليست المسألة الرئيسية أو الحاسمة . إن الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم تحتاج إلى الأمم المتحدة . وليس هذا لأنها واثقة من أن الأمم المتحدة يمكنها أن تكفل أمنها واستقلالها أو حتى مجرد بقاءها . إن الأساليب المعوقة في مجلس الأمن والصعوبات المتزايدة التي يواجهها في اتخاذ قرارات فعالة في حينها تفقدنا الأمل في ذلك . وبالأحرى فإني أأمل أن يصدق ذلك على الدول الكبرى فهي تحتاج إلى الأمم المتحدة لأنها لا تزال تمثل أكثر هياكل الجنس البشري ابدا عابا تستخدم الأساليب التعاونية لمواجهة أعداء الإنسان منذ القدم وهم الحرب والمرض والفقر وانكار حقوق الإنسان الأساسية وانكار الحريات .

وفي ظل ظروف مواتية ، تهيئ الأمم المتحدة المحفل الذي يمكن فيه للدول ان تستخدم حكمتها المشتركة بان تضع المعايير التي توفر ، لدى الالتزام بها ، ما يلزم لصيانة السلم والامن الدوليين .

ومن المغرى للدول الاعضاء ان تعتقد ان بوسعها ، ربما باعتمادها اعتمادا مفرطا على سلطتها العسكرية والصناعية والاقتصادية والاخلاقية ، لا ان تكفل بحق أمنها فحسب وانما ان تفرض ايضا مفاهيمها للسلم والامن على المجتمع العالمي . والتاريخ يعلمنا ، في توضيحه الطويل لظهور واندثار الامبراطوريات الكبيرة ، درسا مختلفا . فليس بوسع اي دولة ، مهما بلغت قوتها العسكرية او عظمت قدرتها الصناعية او الاقتصادية ، ان تنفرد بالقدرة على حسن التصرف وان تكون لها وحدها قوة المقصد والالتزام اللازمة لصيانة السلم والامن في المجتمع العالمي . وبطبيعة الحال اني ادرك انه يمكن ان يكون في مقدور دولة واحدة اعاقة الجهود الدولية الرامية الى تعزيز الاجهزة العالمية للسلم والامن الدوليين . ولكن ينبغي الا يغيب عن بالنا ان الاعاقة ليست بدلا للقيادة . ان الاقتراب من الذكرى السنوية الاربعين لانشاء منظمنا يتيح لنا فرصة فريدة لاعادة تكريس انفسنا لحقيقة هامة هي ان العالم يحتاج الى الامم المتحدة . ان الاطار المفاهيمي الذي ادى الى مولد المنظمة لا يزال سليما واساسيا كما كان عند صياغته في الفترة الحرجة ، فترة الصراع ضد النازية والفاشية . ومع ذلك ، يتعين علينا جميعا ان نسلم بصراحة بان الامور ليست كلها على ما يرام في منظمنا في الوقت الراهن .

لقد اشرت من قبل الى الازمات التي نواجهها . ومن الصحيح بطبيعة الحال ان هذه المنظمة ، منذ انشائها ، تعرضت لهزات كثيرة ومرت بفترات عسيرة . لقد واجهنا شتى ازمات الثقة وعدم الرضى ولكننا تمكنا من تجاوز تلك الازمات .

ومع ذلك فان ما نواجهه اليوم هو شيء اشد خطورة . فبعض الدول الاعضاء تتشكك في شرعية هذه المنظمة ذاتها . ويقول البعض ان الاجهزة التداولية للامم المتحدة لم تعد تتمسك بمبدأ الموضوعية والتعقل والانصاف . بل انه يقال ان هذه الاجهزة أصبحت أدوات لزيادة حدة المنازعات بدلا من النهوض بالتفاهم والمصالحة فيما بين الدول ،

ويتحسر البعض الاخر مما يسميه بتفشي المعايير المزوجة وانعدام الاتساق في القرارات. وان فرض العقوبات الجماعية يحكم عليه بانه فعال تماما في حالات معينة ويعتبر غير عملي وذا نتائج عكسية في حالات أخرى . وبالتأكيد فان هذه المفاهيم وان كانت غير دقيقة تماما ، فانها لا تعزز موثوقية منظمنا .

بيد ان الوقت ليس وقت توجيه الاتهامات واللقاء اللوم على الاخرين في الجهود الرامية الى كشف امراض هذه المنظمة . ما هو مطلوب منا في هذه المرحلة الحرجة هو ان نتوقف للتفكير بعمق ولاعادة تقييم الاتجاه الذي لا بد ان نتحرك فيه اذا اردنا ان تستعيد منظمنا موثوقيتها وتحظى بالقبول التام . كما انه ليس وقت الخطب البلاغية ولا هو الوقت للاجابات المراوغة او التصرفات التي تتعامى عن الحقيقة . علينا ان نتحد في اقتناعنا بأن الامم المتحدة لا تزال أداة انسانية في تصريف امور العلاقات الدولية . وفي اطار هذا الاقتناع ينبغي لنا ان ندرس أعمالنا ونظمنا بغية تحقيق الاصلاحات اللازمة لتنفيذ الأهداف التي وضع الميثاق من أجلها .

ومن الواضح ان هذه المهمة ليست سهلة . فقد رتنا على ان نعالج بنجاح بعض المسائل الدائمة الدرجة بصورة دائمة في جدول أعمالنا ستؤثر تأثرا كبيرا على فرص نجاحنا . دعونا نعجل بتناول مسألة ما زالت تحير الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء . وبموجب مبادئ الميثاق على منظمنا ان تعارض بقوة سياسة الفصل العنصرى التي ينتهجها نظام جنوب افريقيا . مع ذلك ، هناك من يبدوا انه يقلقهم ما يشيرون اليه بانه الاهتمام المطبق لدى الأغلبية الساحقة بجنوب افريقيا . ان هذه المنظمة لا يمكنها ، اخلاقيا ، ان تتعايش مع نظام الفصل العنصرى . انه سياسة شيطانية تفسد الناس وتفسد الدولة التي تمارسها . فالفصل العنصرى لا يسلب الافريقيين كرامتهم الانسانية الاساسية فحسب ، ولكنه أيضا أداة تفرض حكم أقلية بيضاء في جنوب افريقيا لا يمكن قبوله . وكما ان السلم لا يتجزأ ، فان الدفاع عن الحرية والديمقراطية لا يتجزأ أيضا . ومن المزعج بحق ان هذه الدول ، التي تفخر بحكوماتها الحرة والديمقراطية ، لا تدرك ان سياسة الفصل العنصرى تتنافى بفظاظة مع كل مبادئ الديمقراطية الحقيقية . كيف يمكن ان

تحظى المبادئ الديمقراطية بقبول كبير اذا كانت الدولة التي تسحق المبادئ المركزية للديمقراطية تحظى بمعاملة الحليف من قبل الدول الاخرى المؤسسة على مبادئ الديمقراطية ؟

ويطلب اليانا البعض باستمرار وبالجاح ان نمارس الصبر وضبط النفس ويطلبون اليانا ان نعطي جنوب افريقيا فرصة لالتقاط النفس ولتنظيم امورها . ان رد هذه المنظمة يجب ان يكون قاطعا لا لبس فيه : ان اللعب مع نظام الفصل العنصرى لا يستهويننا . فالتغيير الدستورى الذى لا يتناول الحقوق المشروعة للاغلبية الساحقة من شعب جنوب افريقيا لا يستحق تأييد هذه المنظمة ولا السكوت عنه . وان الدبلوماسية المطاطية التي تسعى الى خداع المجتمع الدولي لا ينبغي النظر اليها باعتبارها اعرابا مناسباً عن المرونة . فالمسألة الاخلاقية الاساسية في التعامل مع الفصل العنصرى في جنوب افريقيا واضحة ، وما لم تتخذ هذه المنظمة قرارا قاطعا وحازما بمحاربة العنصرية والفصل العنصرى ، فان مصداقيتها ستبقى موضع شك .

وكما قلت في مستهل كلمتي ، فان اهمية منجزات منظمنا في ابعاد الاستعمار كبيرة جدا . واسمحوا لي ان ادلي بملاحظة شخصية . ان ما يشرفني ان اكون رئيسكم هو مجموعة التدابير الدولية الجديدة التي وضعتها هذه الجمعية لمحاربة الاستعمار في ١٩٦٠ . مع ذلك ، هناك اصرار عنيد . فجنوب افريقيا ما زالت تتحدى توافق الاراء الدولي بشأن ناميبيا .

لقد انقضت اكثر من ست سنوات على بزوغ الامل في تحقيق استقلال وشيك لنايبيا وابدى نظام جنوب افريقيا دهاء كبيرا في دبلوماسيته المراوغة ، ولم تضاه ذلك اية جهود جادة رامية الى تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) تنفيذا كاملا . وبدلا من بذل جهد يتسم بالتصميم من جانب الجميع لا جبار جنوب افريقيا على الامتثال لقرار مجلس الامن ذاك ، شهدنا محاولات طائشة لربط استقلال ناميبيا بمسائل غريبة ، بينما ما زالت معاناة ومشقة الشعب الناميبي مستمرين . ومن الجوهرى ان نتعاون في مضاعفة جهودنا للتعجيل بتنفيذ خطة الامم المتحدة بغية تمكين شعب ناميبيا من التمتع بالحرية والاستقلال اللذين يستحقهما . وريثما يتم ذلك ، امل ان تواصل هذه الجمعية تقديم تأييدها القوي للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

وبالنسبة لأزمة الشرق الأوسط ، فالأختلاف الكبير في الآراء ، وكذلك المشاعر العميقة التي ولدتها هذه الأزمة في مداولاتنا ، تسم ، للأسف ، مناخ الأمم المتحدة . ومع ذلك ، فإن السعي إلى السلم في الشرق الأوسط لا يزال مسؤولية أساسية لمنظمتنا . وفي وقت يجري فيه التقليل من أهمية منجزات الأمم المتحدة في تلك المنطقة ، يجب ألا ننسى الدور الحيوي الذي لعبته هناك منذ نشوب الصراع العربي الإسرائيلي . ومع هذا ، ليس لدى المنظمة اليوم أي تأثير في الجهود المشتركة المبذولة لإيجاد تسوية عادلة ودائمة . ولكن من المهم أن نلاحظ أن هذه المنظمة وحدها ، في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ المؤرخ في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٧ ، قد حددت مبادئ الحل المنصف للمشكلة . وان قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، توفر جميعها أطارا للتسوية السلمية . وفي معالجة مشكلة الشرق الأوسط ينبغي اظهار تفهم أكبر لاعتبارات أساسية معينة لا يمكن تجاهلها . فموجب الميثاق ليس من المسموح التفاوضي عن ضم الأراضي الأجنبية نتيجة للغزو . ان هذه الممارسة تنتمي إلى الماضي ويجب ألا يكون لها مكان في هذه المنظمة . وبالمثل ، فان لكل دولة عضو الحق في أن تعيش في سلم داخل حدود آمنة ومعترف بها . وعلاوة على ذلك ، فان مبدأ تقرير المصير واقامة الدولة مبدأ مقدس بالنسبة للغالبية العظمى من الدول الأعضاء وواجبنا أن نبذل قصارى جهدنا للدفاع عن هذا المبدأ ولكفالة أن يتمتع الشعب الفلسطيني به .

هناك عقبتان أساسيتان تعترضان مشاركة منظمتنا في السعي إلى تحقيق السلم في الشرق الأوسط . العقبة الأولى هي أن ثمة طرفا من أطراف النزاع يتخوف من أن المنظمة لن تعامله معاملة منصفة . والعقبة الأخرى هي الافتقار إلى التعاون المجدي بين الدول الكبرى من أجل تحقيق أهداف الأمم المتحدة في الشرق الأوسط . وما يثير الدهشة أنه كثيرا ما ينسى أن الدور الخاص للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الجهود الرامية إلى اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط بالموافقة على عقد مؤتمر السلام الخاص بالشرق الأوسط تحت رئاستهما المشتركة ، قد تحدد في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٣ .



ان الجمعية العامة ، في قرارها ٦٢/٣١ المؤرخ في ٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، أكدت مجددا هذا الترتيب . ومن الصعب التصور أن أى مجموعة من الظروف يمكن أن تؤدي الى تحقيق تسوية دائمة في الشرق الأوسط دون التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . دعونا نأمل في أن تبدأ هاتان الدولتان العظميان الرئيسيتان مشاورات جادة في موعد مبكر من أجل القضاء على العقبات المتبقية الماثلة أمام عقد مؤتمر للسلم بشأن الشرق الأوسط تحت اشراف منظمتنا .

وليس في غير مقدور جميع المعنيين أن يضعوا ، على نحو خلاق ، الأساليب الصحيحة ، مثل الأساليب المتعلقة بالتمثيل والتوقيت وجدول الأعمال . وفي التحليل النهائي ، وفي ضوء تعقد القضايا القائمة في الشرق الأوسط ، فان الاطار الشامل هو الاطار الوحيد الذي يوفر احتمال التوصل الى حل يوفق بين المصالح المختلفة لكل الأطراف المعنية .

علينا أن نسلم مع ذلك بأنه حتى يمكن أن تلعب الأمم المتحدة دورا فعّالا في الشرق الأوسط وفي حل الكثير من النزاعات السياسية ، هناك حاجة الى اجراء تغيير في الاتجاه في هيئاتنا التداولية . ان الأمين العام في تقريره السنوي الأول المقدم للجمعية العامة في ١٩٨٢ وفي مناسبات لاحقة ، قد تقدم بملاحظات وجيهة للغاية في هذا الصدد . ليس هناك شك في أنه أثناء اجراء المفاوضات الصعبة ، يمكن للقرارات المتخذة في اطار هيئاتنا التداولية أن تؤدي الى انجاح أو افساد هذه المفاوضات . ومن ثم ، فمن الأهمية القصوى ان نقل في حالات معينة الى أدنى حد الشعور بالاحباط والعجز العميق اللذين شجعا الدول الأعضاء على مواصلة اثاره مسائل محددة في جميع محافل المنظمة وعلى اتخاذ قرارات متكررة .

ان المطلوب الآن هو العودة الى تلك الفترة في تاريخنا وتطورنا عندما كانت صياغة القرارات جهدا يتطلب اجراء مشاورات وثيقة مع جميع المعنيين . وفي هذا الصدد ، من الحيوى أن نظهر احتراما أكبر للمقررات المتخذة من جانب منظمتنا . وعندما تشعر الدول الأعضاء أن مقررات المنظمة لن تنفذ ، يقل الاحتمال في أن تولى صياغة المقررات

بحثا دقيقا . والافتقار الى المشاورات الملائمة في صياغة المقررات يؤدي بالتالي الى عدم احترام هذه المقررات وعدم الامتثال لها . وهنا يجب أن نرى بوضوح أننا ندخل في حلقة مفرغة تفوض الأداء الفعال الذي تؤد به هيئاتنا التداولية وتتعرف قوة وهيبة الأمم المتحدة بأكملها .

ومن منظور الجماهير عامة ، كان من غير المفهوم عدم تمكن الأمم المتحدة من أن تقوم بدور فعال سواء في احتواء أو حل كثير من الصراعات الاقليمية القائمة حتى وان كانت هذه الصراعات تؤدي في الغالب الى وقوع خسارة جسيمة في الأرواح البشرية والفكر والوطنية . وبقينا ، أليس في امكاننا أن نجد حولا عادلة ودائمة لصراعات مثل تلك القائمة في أفغانستان وكمبوتشيا والخليج وأمريكا الوسطى ؟ وكثيرا ما يحير الرضا الذاتي المفهوم الرجال والنساء العاديين في المجتمع الدولي . لعلهما يأخذان بجديّة أكبر من جديّة حكوماتهما الالتزام المنصوص عليه في الميثاق والمتمثل في أن الأمم المتحدة قد أنشئت لانقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب . ومع أنه يتعين علينا أن نكون ممتنين لأن العالم حتى الآن قد تجنب الآثار الفظيعة للتبادل النووي بين الدولتين العظميين الرئيسيين ، ينبغي أن نكون بالمثل قلقين بسبب الموت والخراب اللذين ينجمان عن الصراعات الاقليمية . ان من الحقيقي أنه في كثير من الحالات نرى أن الذين يخطر ببالهم بشدة فسي الصراعات الاقليمية أو في النزاع الأهلي قد أظهروا ترددا في الاستفادة من الآلية الدولية المتوفرة لحل هذه الصراعات . وقد يكون حقيقيا أيضا أن اساءة استخدام حق النقض في مجلس الأمن ، مثلا ، قد ثنى الأطراف في هذه الصراعات عن اللجوء الى الأمم المتحدة . ومع ذلك ، اذا كان علينا أن نحبي ونعزز صداقية منظماتنا ، فمن الحتمي أن نفكر في الطريقة المثلى التي يمكن أن نتخذ بها اجراءات ومناهج عطنا في المجال الهام الكامن في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

ومن المهم أن نذكر بأن منظماتنا أجرت في الماضي التعديلات اللازمة من أجل تجاوز العقبة التي تحد من قدرتها على مساعدة الدول في حل المنازعات . وحتى اساءة استخدام حق النقض (الفيتو) التي نوقشت مطولا قد خفقت من أثرها ، في أول بدايتها

المنظمة ، كون امتناع عضو دائم في مجلس الأمن لم يفسر بأنه يشكل نقضا (فيتو) . وعلاوة على ذلك ، فقد استخدم الأمين العام للأمم المتحدة أحكام المادتين ٩٨ و ٩٩ من الميثاق بطريقة خلاقة وفعالة مكنته من تقديم مساعيه الحميدة للدول الأعضاء في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية . وقد مكن هذا الاجراء المنظمة من القيام بدور بنّاء في معالجة نزاعات سياسية خطيرة معينة في عدة أوقات في الماضي . ولكن طبيعة استخدام المساعي الحميدة تتطلب من كل طرف في النزاع أن يقبل بالعرض الذي يقدمه الأمين العام . ولذلك يقع على عاتق الدول الأعضاء أن تبدي درجة أكبر من الاستعداد للاستفادة من المساعي الحميدة للأمين العام الذي انتخب بوصفه قيما على مبادئ الميثاق لحماية السلم والأمن الدوليين .

ثمة مواه أخرى قامت بها منظماتنا في الماضي وهي تتعلق بآلية صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة . ولما أصبح من الواضح ان تدابير الامن الجماعي التي نص عليها الميثاق تواجه صعوبات عند وضعها موضع التطبيق الكامل ، ظهرت مناهج جديدة لصيانة السلم ، واثبتت هذه المناهج فاعليتها في العديد من الصراعات الاقليمية والدولية . ان الدول الاعضاء التي ابدت دائما رغبة في ان تقدم بتضحية كبرى الرجال والعتاد لقوات الامم المتحدة لصيانة السلم ، تستحق منا اكرثنا واحترام . ومع ذلك فانه من المؤسف حقا انه في بعض الاحوال التي تحقق فيها توافق اراء متنام بان قوات الامم المتحدة لصيانة السلم يمكن ان تكون ذات فائدة في حالات معينة ، اصيب هذا البديل بالاحباط وذلك بعدم توافق الراء في مجلس الأمن . وفي فترة اعادة التقييم هذه ، من الضروري ان نقوم مرة اخرى وبشكل جدى بدراسة افضل الطرق المؤدية الى دعم آلية صيانة السلم التابعة لنا - خاصة فيما يتعلق بالتمويل والادارة . اننا نرى في الافق عددا من النزاعات الاقليمية والدولية التي تبدوا امامها فرص للحل المبكر اذا ما اقتنعت الاطراف بأن آلية الامم المتحدة لصيانة السلم سوف يمكن توفيرها كعنصر في صفقة شاملة .

وفي ضوء هذه المتغيرات والمواهمات التي مكنت منظماتنا من التغلب على صعوبات كبرى في الماضي ، ينبغي لنا ان نواجه اية صعوبات ولو كانت اكبر في هذه الدورة الحالية . وبهذه الروح ايضا ينبغي لنا النظر بجدية الى الاصلاحات الضرورية لتعزيز قدرات منظماتنا في الاسهام في حل الصراعات .

وفي سنوات سابقة اوضحت دول اعضاء الاهمية التي تعلقها على مبدأ التكافل والتعددية . ومع ذلك فانه من الناحية العملية تساءل البعض عما اذا كان هذا المبدأ مجرد شعار . الا انه حتى وان كان هذا المبدأ مجرد شعار ، فأنا نشهد اليوم حدوث تحول عن التكافل والتعددية . ان الذين يقبلون هذا الاتجاه يؤسسون مواقفهم على بعض الملاحظات التي ذكرتها . انهم يرون ان انماط التصويت المتبعة في الاجهزة

المتعددة الاطراف لا تظهر توزيع القوة في المجتمع العالمي كما انها لا تظهر اساءة استخدام هذه القوة من جانب غالبية قائمة على مجرد العدد .

وبطبيعة الحال ، انه من المفهوم ان اية دولة تعتقد ان سياساتها لن تحظى بتأييد كاف في الاطار المتعدد الاطراف قد تتحول بعيدا عنه . ومثل هذا الموقف يمكن فهمه باعتباره سياسة قصيرة المدى . ولكن على المدى الطويل . يبدو وهذا النهج غير ملائم لعهد التكافل الذي نعيشه . واذا كان لنا ان نتناول بشكل ناجح مشاكل عديدة عبر الحدود الدولية ، فانه لا يمكننا ان ننكر حقيقة التكافل والضرورة الملحة للتعددية .

ان هذه الضرورة تؤثر على الاهتمامات السياسية وكذلك على المسائل الاقتصادية والاجتماعية . لقد تحسرت غالبية كبرى من الدول الاعضاء في هذه الجمعية من الوهم وذلك عندما التزمت بشكل اكبر بالتعاون المتعدد الاطراف من اجل التنمية . ان ازدهار جميع مكونات النظام الاقتصادي العالمي يعتمد على تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي والصناعي في كل جزء من اجزاء المجتمع العالمي . لقد اتخذت البلدان النامية بشكل جاد للغاية من المنظمة العالمية هدفا كبيرا ، هذه المنظمة التي تعمل على تعزيز التقدم الاجتماعي والوصول الى مستوى افضل للحياة بالنسبة للجميع . وبدلا من تعزيز قدرة الوكالات المتعددة الاطراف على المساعدة في عملية التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، فاننا نشهد خفضا في المساعدة المتعددة الاطراف بل واحيانا تهديدات بمقاطعة التمويل الضروري للوكالات المتخصصة وذلك تبعا لمواقف سياسية تتخذها هذه الوكالات ازاء مسائل معينة . وليس من المستغرب ان نقرر ان عدم قدرتنا على التوصل الى اساس مشترك بشأن المفاوضات العالمية انما يرجع اساسا الى الاتجاه الى الابتعاد عن التعددية وانكار الطبيعة التكافلية التي يتسم بها المجتمع العالمي .

وكما قلت من قبل فاننا - حتى في وقتنا الراهن - نواجه تحديا اكبر في المفاوضات المتعددة الاطراف ، الا وهو الحاجة الى ادارة الديون الكبيرة التي تقع على كاهل

البلدان النامية . وفي هذا الصدد فانه من الالهية بمكان ان نعترف بالمسؤولية الجماعية التي يتحملها المجتمع الدولي في تناول وضع الديون . ان البلدان المدينة والبلدان المانحة للقروض عليها ان تجلس معا لوضع ترتيبات ضرورية لتخفيف حدة مشكلة الديون . ومالم يتم ذلك على وجه السرعة ، سيكون هناك قدر كبير من الخطر المتمثل في تفاقم انهيار الترتيبات المالية العالمية . ان الذين تقع عليهم ديون كبيرة لا ينبغي لهم ان يتحملوا العبء بمفردهم ما دامت القرارات التي تتخذ في خارج حدودهم - سواء كانت في صورة زيادة الفوائد أو وضع قيود جديدة على الاستيراد - هي التي تؤثر بشكل كبير على قدرتهم على خدمة ديونهم ، مما يؤدي الى خفض التنمية التي تعد امرا ضروريا لتحقيق التوازن الخارجي . وبالمثل فان عبء الوفاء بالتزاماتهم قد يدفعهم الى اتخاذ تدابير تقيد التجارة الدولية . وبالتالي ، فان النهج المتعدد الاطراف يعد ذا اهمية قصوى في تناول هذه المشاكل والمشاكل الاخرى المماثلة . وفي هذا الشأن ، من الالهية بمكان ان نولي النظر بشكل جاد لعملية اعادة التقييم الخاصة بالنظام المالي الدولي الحالي وكذلك للقيام بدراسة جادة بشأن الاتجاه الذي يسوق فيه النظام الاقتصادي العالمي الحالي الدول الاعضاء اليه ، لاسيما البلدان النامية .

ان المجتمع الدولي يبدي ميلا اكبر لممارسة مسؤوليته في تقديم المساعدة بغرض الاغاثة والتأهيل وذلك في الحالات الناجمة عن الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن فعل الانسان . ومع ذلك ، فان الاستجابة ليست دائما بشكل موحد . لقد اصبحت بلدان عديدة بسنوات عديدة من الجفاف الشديد ولا تزال تواجه نقضا حادا في الغذاء يحدث مجاعات في كثير من الاحيان . ان تدفق الملايين العديدة من اللاجئين والنازحين لا يزال يلقي اهتماما بالغاً خاصة في ظل الموارد التي اتاحها المؤتمران الدوليان الاول والثاني بشأن مساعدة اللاجئين في افريقيا . ولذلك فان هناك حاجة ماسة لتجاوز مساعدة الاغاثة والتأهيل الى تناول المشكلة على اساس طويل المدى ودائم .

واسمحوا لي ان اعود باختصار الى الموضوعات الرئيسية في ملاحظاتي . مما لاشك فيه ان اقامة نظام عالمي مشروع ومستقل وعادل وثابت تعد مهمة بالغة الصعوبة ولقد استحوذت هذه المهمة على اهتمام رجال الدولة القادرين في النظام الدولي المعاصر . وهذا النظام الذي يبرز للوفاء بالحقائق الموضوعية لعهد التكافل الذي لم يسبق له مثيل في التاريخ ، له اصول قريبة العهد جدا . اننا لم نقم سوى ببدء بناء هيكل السلم المطلوب للاعوام القادمة . ومن الواضح ان هذا الجهد يستحق ان يولى التزامنا الكلي وتأييدنا الثابت . وفي حقيقة الامر ان الضرورة الملحة ، وهي عدم التهرب من هذه المسؤولية ، جلية واضحة بشكل لم يسبق له مثيل .

واذا ما تفكرنا مليا للحظات قليلة في الحالة الراهنة للعلاقات الدولية ، ولاسيما العلاقات بين الدول الكبرى ، فاننا نعتزف بالحاجة الملحة لبذل كل ما في طاقتنا لدعم اسس النظام العالمي والاستقرار . وقد يبلغ بنا الزهو حد تهنئة انفسنا على اننا حلنا حتى الان دون قيام الحرب النووية . ويمكننا ايضا ان نشير الى الوسائل المتعددة المأمونة امانا مطلقا لتجنب نشوب حرب نووية عن طريق الخطأ . ورغم ذلك ، علينا الا نقلل من الخطر الكبير الذي تفرضه على البشرية بأسرها اسلحة الرعب المروعة هذه . ان التواضع يتطلب منا ان نضع نصب اعيننا حقيقة ان الخطأ البشري والرؤية والحسابات الخاطئة يمكن ان تؤدي الى نشوب مالا يرغب احد فيه الى الكارثة النووية .

وينبغي ان يكون التأمل في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة مسببا لقلقنا . ان الخاصية الاساسية التي تتسم بها هذه الفترة هي تعاقب فترات من السلم النسبي وفترات من الحرب : لقد انقضى . ٤٠ عاما من السلم النسبي من ١٨١٥ الى ١٨٤٥ ثم ٤٤ عاما من السلم من ١٨٧١ الى ١٩١٤ ثم ٢٠ عاما من السلم من ١٩١٨ الى ١٩٣٩ ، ونحن الان على وشك ان نختم فترة . ٤٠ سنة اخرى خلت من تفادى الحرب بين الدول العظمى . وينبغي الا يغيب عن بالنا انه في الوقت الذي سعدنا فيه بتجنب الحرب بين الدولتين العظميين الرئيسيتين فقد اخفقنا من ضبط وحسب الصراعات الاقليمية . ان هذه الصراعات ليست مستمرة بين عدد كبير من الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم فحسب لكنها ايضا شملت في كثير من الاحيان دولة او اكثر من الدول الكبرى . وفي هذا الصدد فاننا لم نتشبت بالحاجة الى تحديد الاسلحة التقليدية بنفس الجهد الذي ابديناه بالنسبة لتحديد الاسلحة النووية .

وفي العلاقات الدولية المعاصرة ، ينبغي لنا ان نلتمس شيئا من العزم لحقيقة ان العزم على تلافي الحرب الشاملة يتجلى في النمو الملحوظ للدراك والاهتمام العام في اجزاء كثيرة من العالم . وفي هذا السياق فان قرار الجمعية العامة ١٦/٣٧ المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ أعلن عام ١٩٨٦ السنة الدولية للسلم . ومن المرجح ان يشكل هذا العام بؤره لحفز الدول الاعضاء الى اتخاذ اجراء ملموس ولدفع المنظمات غير الحكومية الى النهوض بالسلم على أساس التنفيذ الاكمل لمقررات الامم المتحدة .

وقد يتساءل البعض : هل الامم المتحدة كفاء في جهدنا الجماعي الرامي الى بناء نظام عالمي عادل ومستقر ومشروع ؟ ان الامم المتحدة لا تزال تمثل اللبنة الاساسية في تعزيز أسس النظام العالمي .



حاولت ان استعرض مع الممثلين بصراحة المآزق التي تواجه منظماتنا اليوم. ومهما كانت هذه المآزق مشبطة للهمم في بعض الاوقات تتيح الفهم الافضل لما هو لازم لضمان مصداقية اكبر لمنظمتنا . لقد اعتدنا جميعا على سيل الاتهامات التي توجه الى الامم المتحدة بوصفها اداة دولية مبددة وذات قيمة هامشية . هـذـه الانتقادات الموجهة للامم المتحدة ، حتى عندما يكون لها ما يبررها جزئيا ، يمكن ان تصبح ملهاة خطيرة . ولا ينبغي لاي دولة من الدول الاعضاء ان تنشغل بتحقيق مصالحها الوطنية المباشرة الى حد عدم ادراكها ان الامم المتحدة هي المؤسسة الدولية الوحيدة المتاحة التي لديها الفرصة المعقولة لتضمن الا تنتصر القوة على الحق على جميع مستويات المجتمع الدولي .

على الذين يعارضون الامم المتحدة ان يحيطوا علما بأن العالم قد يصبح بصورة واضحة اكثر خطرا دون هذه المنظمة . وبدلا من الاستخفاف بمنظمتنا او التفكير في الانسحاب منها ينبغي لنا ان نركز على جوانب المنظمة التي تتيح نوافذ لبناء مجتمع دولي اكثر سلما .

واذ نفتتح الدورة العادية التاسعة والثلاثين التي تعقدها الجمعية العامة للامم المتحدة ، فاننا نشهد برهانا حيا على الطابع الفريد الذي تتسم به منظماتنا . لقد تمكنا من تحقيق عالمية العضوية في المنظمة ، وتمكنا من ان نجعل هذه الجمعية، بحق ، برلمانا للامم ومحفلا للانسانية . ويمكنني ان اضيف انه يتعين علينا ان نتجنب أية خطوة تتعارض مع مبدأ عالمية العضوية . لدينا داخل هذه الجدران دول اعضاء يناصب بعضها بعضا عداة تليدا او تتجابه الان في معارك شرسة . ويمكن ان تتيح الاتصالات بين الممثلين في هذه الجمعية اطارا للحوار الجدي المجدي بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، وهو تطور سيرحب به المجتمع العالمي دون شك لان هاتين الدولتين هما اللتان تمسكان بمصيرنا .

اننا اذ نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لمنظمتنا ، نجد انفسنا في حاجة الى البعث والى النهضة . ان لدينا الاجهزة ولا بد ان تتوفر الارادة . اننا نواجه الاخطار ولا بد ان تكون لدينا الشجاعة للتغلب عليها . لدينا الميثاق ، فيجب ان تكون لدينا القدرة على تنفيذه . لدينا أمثلة على الفوضى الدولية ويجب علينا ان نطور السبل والوسائل لضبطها . ان السبيل امامنا ممهّد . ورسالتي رسالة أمل ، وكلماتي صدى لتطلعات متأصلة في كل مكان . وعلى الامم المتحدة ان تمضي قدما بكرامة وفاعلية ، وبآليات منظمة وارادة متجددة لتحقيق آمال شعوب عالمنا اليوم . ولا ينبغي ان يكون هناك انزلاق الى الورا . دعونا ننتهز سويا هذه الفرصة . لنبدأ الان حتى لا نجد فيما بعد ان الوقت قد فات .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥